التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

د. عبدالرزاق حمد حسين/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

المستخلص:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها اغلب برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي ، في ظل عالم يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الساعية إلى خدمة شعوبها رغم التباعد الثقافي فيما بينها ، وقد كان برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انعكاساً للأسلوب المتدرج في تحرير التجارة كما انه متوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية بالاستفادة م ن فترات السماح المتعلقة بالاندماج الاقتصادي العالمي ، ومن هنا هدف البحث إلى تبيان دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مبيناً المشاكل التي واجهت هذا التكامل من مشاكل بنيوية متمثلة في ضعف الهياكل الإنتاجية بالإضافة إلى الخلافات السياسية والايديلوجية والقيود غير الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها ، مفترضاً إن البلدان العربية لن تستطيع موجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ما لم يحدث بينهما تناغم وتجانس لتصبح قوة اقتصادية فاعلة ، وان التجارة البينية هي السبيل ا لأمثل لتحقيق ذلك.

Multilaterial Arabic Trade and It's Role in reinforcement the Arabic Economic Integration

Abstract:

The development of inter-Arab trade considered the main objectives which sought to achieve most of the programs and plans for Arab economic integration, in a world full of blocs and economic organizations seeking to serve their peoples despite the cultural distance among them, the Free Trade Area of the Greater Arab was a reflection of the method of gradual trade liberalization. It is also compatible with WTO rules, taking advantage of the grace periods of global economic integration

Hence the objective of this research to demonstrate the role of inter-Arab trade in the promotion of Arab economic integration, noting the problems encountered this integration of structural problems represented by the weakness of the productive structures in addition to political and ideological differences and non-tariff restrictions and requirements, specifications and administrative constraints, which govern it, the

assumption that Arab countries will not be able to face international economic blocs unless there is harmony and homogeneity, and to become an active economic power , and that bilateral trade is the best way to achieve this.

المقدمة:

تميز العصر الحديث بالتكتلات الدولية والإقليمية ، فالعالم اليوم يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد الثقافي والحضاري بين البلدان ، إلا أنها تمكنت بفعل الرغبة القوية والإرادة الحقيقية من تعزيز علاقاتها لخدمة شعوبها ، وفي ظل هذه الظروف فان البلدان العربية اليوم هي اشد حاجة من أي وقت مضى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية فيما بينها ، وخصوصاً في مجال التجارة البينية التي لاتزال دون مستوى الط موح ، نتيجة لضعف التركيبة السلعية التي تتسم بالتشابه ، فالبلدان العربية في اغلبها تشترك في ميزة إن صادراتها من النفط ومشتقاته الذي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها ومن الدخل القومي فيها ، وان أي تقلبات في أسعار النفط العالمية تنعكس سلباً على اقتصادات هذه البلدان.

وقد سعت البلدان العربية إلى تنمية تجارتها البينية من خلال خطط وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ، واتخذت العديد من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية كان آخرها في عام (١٩٩٨) بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها تمثل إحدى مراحل التكامل الاقتصادي العربي، ولم يكن تنفيذ هذه المبادرات والاتفاقيات بالمستوى المطلوب لعدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية .وقد كان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعكس الأسلوب المتدرج في تحرير التجارة ، كما انه متوافق لحد ما مع قواعد منظمة التجارة العالمية للاستفادة من فترة السماح المتعلقة بالاندماج الاقتصادي العا لمي ، لذلك فان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل بداية مدروسة وجدية لقيام تكامل اقتصادي عربي يسمح للبلدان العربية في السنوات القادمة بالتمتع بموقع تفاوضي قوي مع التجمعات والكتل الاقتصادية في العالم.

مشكلة البحث:

تعاني البلدان العربية من فشل معظم تجارب الوحدة والاندماج وبالتالي ضعف في تجارتها البينية ، وهذا الضعف ناتج من مشاكل بنيوية تتمثل بضعف هياكل الإنتاج وأسباب سياسية متمثلة بتغليب الخلافات الإيديولوجية والسياسية على هدف تحقيق المصالح المشتركة ، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى المساهمة في التعرف على دور التجارة العربية البينية في تعزيز آفاق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، بالإضافة إلى معرفة مسيرة التكامل الاقتصادي والجهود التي بذلت لتحقيقه.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها إن البلدان العربية لن تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مالم يحدث بينها تناغم وتجانس لتصبح قوة اقتصادية فاعلة ، وان التجارة العربية البينية هي السبيل الأمثل للوصول لذلك.

أسلوب البحث:

اعتمد الباحث لغرض التحقق من صحة فرضية البحث والوصول إلى هدفه على الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على الدمج بين المنهج الاستدلالي، القائم على الدراسة النظرية وعلى المنهج الاستقرائي القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات.

تقسيمات البحث :

لغرض تحقيق هدف البحث ومعرفة مدى صحة فرضيته، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

المحور الثاني: تجربة البلدان العربية في التكامل الاقتصادي.

المحور الثالث: واقع التجارة العربية البينية.

المحور الرابع: قياس التكامل الإقليمي في العالم العربي.

المحور الأول: ماهية التكامل الاقتصادي:

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشر في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، رغبة من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية ، وقد شهدت أوربا أول هذه التجمعات متمثلة بالاتحاد الأوربي وتلتها تجمعات إقليمية ف ي آسيا وإفريقيا والأمريكيتين ، وقد كانت الدول العربية سباقة في رغبتها في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في العام (١٩٤٥) . إلا إن الظروف والخلافات السياسية بين البلدان العربية من جهة والحروب المستمرة مع إسرائيل من جهة أخرى ساهمت في تعطيل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود.

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة ، بوصفه عملية فانه يشتمل على التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ، مثل إزالة الحواجز في وجه التجارة على مستوى الدول، أما بوصفه حالة فانه يتمثل في اختفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية(التكامل الاقتصادي العربي،ص١-٢).

ويمكن القول إن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها والتنسيق بين سياستها الاقتصادية.

وتوضح الأدبيات الاقتصادية إن عملية التكامل الاقتصادي بين الدول تتحقق من خلال المرور بستة مراحل متعاقبة، كل مرحلة تساعد في التغلب على عقبة من عق بات التكامل يمكن إجمالها فيما يأتي:

١ -اتفاقية التجارة التفضيلية: وهي اضعف أشكال التكامل الإقليمي ، حيث يتم بموجبها تمييز بعض الدول من خلال تخفيف القيود الجمركية التي تعيق تدفق السلع والخدمات مرها دون إزالة هذه القيود ، وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (احد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية) (الكواز، ٢٠٠٩).

٢ -منطقة التجارة الحرة : ويتم فيها الاتفاق بين مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الكمية المفروضة على التجارة فيما بينها ، مع الاحتفاظ بها تجاه العالم الخارجي ، مثال ذلك منطقة التجارة الحرة بين الدول الآ سيوية المعروفة باسم الآسيان (ASEAN) وكذلك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) بين أمريكا وكندا والمكسيك (مركز البحوث والدراسات ٢٠٠٧).

٣ -الاتحاد الجمركي : يتكون هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى عل ى انتقال السلع والخدمات فيما بينها والاتفاق على تعرفة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي وهو مايسمى بالجدار الجمركي (منتدى التمويل الاسلامي).

٤ -السوق المشتركة وهي إلى جانب كونها اتحادها جمركيا فإنها تسمح بحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

٥ -الاتحاد الاقتصادي (سلطة اقتصادية موحدة): يتضمن شروط السوق المشتركة بالإضافة إلى التخلي عن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الوطنية لصالح السياسات الاقتصادية المالية والنقديه والتجارة الدولية وأسواق العمل الإقليمية (رياض الفرس ص٢).

٦ –الاتحاد النقدي : يتطلب هذا الا تحاد بالإضافة إلى الشروط السابقة إنشاء هيئة نقدية مركزية تأخذ على عاتقها إصدار عملة موحدة ، تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية ، كما حصل في الاتحاد الأوربي بإصداره عملة (اليورو) بدءاً من عام ١٩٩٩(٦).

المحور الثاني: تجربة البلدان العربية في التكامل الاقتصادي:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية اعتباراً من بداية العام (١٩٩٨) من أهم خطوات العمل العربي المشترك ، وقد مرت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالعديد من التجارب بدءاً من التجارب على المستوى الثنائي القطري وانتهاءاً بالتجارب على المستوى القومي ، وكان مصير جميع المحاولات على المستوى القطري الفشل بدءاً من الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (١٩٤٣–١٩٥٠) ومروراً بالوحدة الاقتصادية في ظل الجمهورية العربية الممتد (١٩٥٨– ١٩٦١) وتجربة التكامل المصري السوداني والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي ، وانتهاءاً بمجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن ، والسبب الرئيسي لفشل هذه التكتلات التعارض بين المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية . وفيما يلي عرض لأهم اتفاقيات تنمي ة التبادل التجاري بين الدول العربية ودعم التعاون الاقتصادي فيما بينها:

١ –اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت : وقعت هذه الاتفاقية من قبل (مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، لبنان) في عام ١٩٥٣ وبموجبها تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة (٢٥%) لضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية وتبسيط الإجراءات التجارية الابرش ٢٠٠٣).

٢ –اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال ر ؤوس الأموال: أقر مجلس الجامعة العربية هذه الاتفاقية في نفس تاريخ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، وهدفت إلى تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات المحددة مع إعطاءها أقصى معاملة تفضيلية . كما سمحت بانتقال رؤوس الأموال للمساهمة في مشروعات التنمية في الدول الأعضاء مع تقديم ضمانات لهذه الأموال وحمايتها من التسرب نحو الخارج وإعفاءها من كافة الرسوم والضرائب (دراسات حول التجارة العربية البينية ص٤).

٣ –اتفاقية الوحدة الاقتصادية : أقرها المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية عام (١٩٥٧) ووضعت موضع التنفيذ ع ام (١٩٦٤) بعد مصادقة خمس دول هي (الأردن، العراق،

سوريا، مصر، الكويت) وانبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة دائمة تعمل على تحقيق أهداف الاتفاقية (حبيب محمود ٢٠٠٤).

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان العربية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية في العالم العربي وتعزيز التكامل بين الموارد البشرية والطبيعية عن طريق حرية تبادل السلع والمنتجات وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت واستخدام وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية وحقوق التملك والايصاء (لبنة حديد ٢٠٠٤).

٤ –السوق العربية المشتركة : اصدر المجلس الاقتصادي العربي في عام (١٩٦٤) موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة ، وكان الهدف منها إلغاء كامل للتعرف ة الجمركية والقيود غير الجمركية والعمل على تشجيع التجارة الحرة بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء القيود المفروضة على السلع ، وتم فعلا إلغاء الرسوم الجمركية اعتباراً من عام (١٩٧١) ، بين أربع دول هي (الأردن وسوريا والعراق ومصر) ، وانظمت ليبيا لاحقاً ، لكن هذه التجربة تعثرت وعوض عنها باتفاقية لتسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية (مظهر السمان ص٢).

ومن أسباب التعثر ما يرتبط بقواعد المنشأ ، فقد نصت الاتفاقية على تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية متضمنة المواد الأولية التي منشأها احد البلدان الأعضاء بالسوق ، ما لايقل عن (٤٠%) من التكلفة الكلية ، وتم تعديل هذا الشرط في عام (١٩٦٨) ليشير إلى المواد الأولية والأيدي العاملة المحلية أيضا ، ثم جرى تعديله في عام (١٩٧٨) ليشير إلى أن المنتجات هي من منشأ الدولة المعنية ، وبادر العراق في عام (١٩٦٨) بالطلب من الأعضاء بتعجيل تخفيض الرسوم الجمركية لتكتمل في عام (١٩٧١) ، إلا إن الإجراءات التنفيذية ظلت دون المستوى المطلوب ، واستمرت السوق المشتركة في إطار منطقة تجارة حرة ، بعد ذلك استمرت قرارات المجلس لإزالة القيود على التجارة حتى عام عام (١٩٧٦) حيث أعلن عن التحرير الكامل للتجارة من كافة القيود(احمد الكواز،ص١٨) .

وفي نفس السياق شهد عقد الستينات إبرام (١٣) اتفاقية في مجال تنظيم الشراكات العربية لإيجاد الظروف المناسبة للتكامل الاقتصادي من أهمها اتفاقية تنسيق السياسة النفطية في عام (١٩٦٠) ، بالإضافة إلى اتفاقيتين لإنشاء الشركة العربية لناقلات النفط أقرت في عام (١٩٦٣) والميثاق العربي للعمل الذي وافق عليه مجلس الجامعة في عام (١٩٦٥) واتفاقية

تأسيس المعهد العربي لبحوث البترول في عام (١٩٦٦) واتفاقية تنقل الأيدي العاملة واتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام (١٩٦٨) (بوتيشيش،٢٠٠٩). واستمرت الخطوات في السبعينات والثمانينات باتجاه الوحدة الاقتصادية العربية لتتوج بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام (١٩٩٨).

٥ -منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) : يعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الانجازات في مسيرة العمل العربي المشترك ، فقد ا قر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام (١٩٩٧) البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفي عام (١٩٩٨) بدءت مرحلة جديدة من مراحل إقامة السوق العربية الموحدة،وتتطلب عضويه المنطقة استيفاء شرطين أساسيين :الأول يتمثل بالمصادقة على اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين البلدان العربية والثاني الموافقة على البرنامج التنفيذي ، تزامن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع رواج فكرة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام (١٩٩٥) ، للحد من الآثار السلبية الناتجة عن العولمة على الاقتصاديات العربية. ويشمل البرنامج التنفيذي للمنطقة على مبدأ التحرير التدريجي خلال (١٠) سنوات تم اختصارها على (٧) سنوات انتهت في عام (٢٠٠٥) ، ويقضي هذا البرنامج على تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة سنوية مقدارها (١٠%) سنوياً مع توفر قواعد المنشأ للسلع الخ اضعة للتخفيض ، فيما يسمح للبلدان العربية الأقل نمواً بالحصول على معاملة تفضيلية ، وتعتبر السلعة ذات منشأ عربي إذا كانت مكوناتها المحلية لاتقل عن (٤٠%) من القيمة الكلية المركز الوطني للمعلومات ،٢٠٠٥).

وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق ا لعديد من المزايا للبلدان العربية من أهمها(الهنداوي ،٢٠٠٦):

١ -العمل على حماية المصالح الاقتصادية العربية ، وتنمية التجارة العربية البينية ، بشكل يؤدي إلى تنمية ورفع مستوى الاقتصاد العربي ، خاصة وان المنطقة تعتبر خطوة باتجاه تحرير كلي يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان العربية والاستخدام الأمثل لها.

٢ -المساهمة في توحيد الأسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع ، وتخفيض التكاليف وإيجاد فرص عمل جديدة وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بوحدة اقتصادية تملئها الثقة.

٣ -ومن المزايا لهذه المنطقة والتي تهدف إلى تيسير التجارة بين البلدان العربية الأعضاء فيها ، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته إل (٧٢) قراراً بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات البلدا ن الأعضاء في المنطقة وفق مبدأ المعاملة بالمثل ، والدول المطبقة لهذا القرار هي (السعودية ، مصر ، السودان ، سلطنة عمان ، البحرين ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، تونس ، سوريا ، الإمارات العربية المتحدة).

٤ -تساعد القرارات المهمة والمرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التج ارة الحرة العربية الكبرى على تهيئة بيئة استثمارية عربية ملائمة وعلى تشجيع التجارة والاستثمار البيني في إطار المنطقة ومن هذه القرارات إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية واستمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات ورفع كفاءة النقل البيني.

كما تساعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تسهيل التكامل التدريجي بصورة سلسلة في النظام التجاري العالمي الجديد وتوفر وحدة للكلمة العربية في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ، وتزيد من حجم التجارة البينية العربية وتعزز التنمية الصناعية وترفع الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وبالتالي تشجيع تدفقات الاستثمار بين البلدان الأعضاء وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساهمة في نقل التكنولوجيل الملائمة للبلدان العربية.

على الرغم من الميزات السابقة فان تطبيق منطقة التجارة الحرة العربي ة الكبرى يواجه عقبات عديدة أهمها(ESCWA, 2001) :

(١) مشكلة قائمة الإعفاءات التي تضعف فعالية المنطقة ، حيث تعطي تدابير الضمانات الحق للأعضاء في استثناء منتجات صناعية وزراعية من التحرر العاجل ، فعلى الرغم من إعطاء فترة يمكن للصناعات المحلية إن تتكيف بموجبها مع زيادة القدرة التنافسية الناتجة عن حرية التجارة له مايبرره ، إلا إن العملية تستغل أكثر مما ينبغي وهذا مايجعل المنطقة اقل فعالية في تعزيز التجارة البينية عن طريق تحسين إعادة تخصيص الموارد.

(٢) ان قواعد المنشأ غير محددة بصورة دقيقة ، وهي قواعد صعبة التحديد تماماً ، حيث إن المنطقة تشمل قواعد المنشأ للإعفاء الجمركي ، ووضعت قاعدة عامة مقدارها (٤٠%) للقيمة المضافة بدون تفاصيل تذكر ، وهذا ما يهدد بمنافسة قوية من خارج المنطقة وبالتالي تقل فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(٣) ظلت مشكلة الضرائب والرسوم ذات الأثر الممـ اثل للرسوم الجمركية دون حل يذكر ، حيث نص البرنامج التنفيذي للمنطقة على أن الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية ينبغي إن تشمل الضرائب والرسوم ذات الأثر المباشر للرسوم الجمركية ، ولكن ليس على المنتجات الوطنية كالرسوم التي تجبى مقابل خدمة محددة مثل التخزين أو الـ نقل فهي ذات اثر مماثل للرسوم الجمركية وهي تفرض بصورة مستمرة وليس في الظروف الاقتصادية الخاصة مثل الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات.

(٤) لايوجد تعريف محدد للحواجز غير الجمركية ، وهذا ما ساعد العديد من البلدان الموقعة على اتفاقية المنطقة على فرض حواجز غير جمركية تضعف فعالية المنطقة وتؤدي إلى تقييد تدفقات التجارة البينية ، كما إن الب لدان الأعضاء في المنطقة لم تدخل بعد في مفاوضات لإزالة أي نوع من أنواع الحواجز غير الجمركية التي تتخذ إشكال مختلفة إدارية وكمية ومالية.

(٥) يجب إن تكون هناك آلية موثوق بها لفض النزاعات فبالرغم من وجود هذه الإلية في جامعة الدول العربية إلا أنها تفتقر للوضوح، ويلاحظ إن الكثير من البلدان الأعضاء في المنطقة لاتلتزم بقواعد إقامة المنطقة أو بمقررات اللجنة الاقتصادية الوزارية ، وهذا ما يعوق تفعيل المنطقة.

ومما لاشك فيه إن هذه العقبات والاستثناءات قد قللت من جدوى وفاعلية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فالقيود غير الجمركية تمثل هاجساً مستمراً لمسيرة تحرير التجارة ، فبالرغم من اتفاق البلدان العربية على ضرورة إزالتها ، إلا أنها مازالت تمارس بشكل أو بآخر من قبل العديد من البلدان العربية ، وم ن هنا فإننا بحاجة إلى تدابير تساعد في نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع ضرورة الالتزام ببنود الاتفاقية واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية لتوفير الانضباط في التنفيذ والمتابعة وفقا للبرنامج التنفيذي.

المحور الثالث: واقع التجارة العربية البينية.

تمثل العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية واحدة من السمات والمبادئ الأساسية التي استهدفها قيام الجامعة العربية ، وفي ظل العولمة يعيش العالم تطورات وأحداث اقتصادية جذرية ، انعكس ذلك على الكثير من المفاهيم الاقتصادية والتجارية ، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة من اجل تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل المنشود خصوصاً في مجال التجارة البينية ،

فحين كانت خطوات التكامل بطيئة ومحدودة ، أصبح ت الخطوات تتسارع لتحقيق العولمة وإنشاء المنظمات الخادمة لها.

إن المتطلع على الإحصائيات يجد إن متوسط قيمة التجا رة البينية العربية (الصادرات +الواردات ÷٢) قد حققت زيادة بنسبة (٢٢.٥%) ليصل إلى (٨٢.٥) مليار دولار في العام (٢٠٠٨) مقارنة مع (٦٧.٣) مليار دولار وهو مانسبته (٢٠.٣%) في العام (٢٠٠٧) ، ويلاحظ هنا النمو المتسارع في قيمة التجارة البينية العربية منذ مطلع عام (٢٠٠٥) وذلك بسبب تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فقد نمت الصادرات البينية العربية بنسبة (٢٢.٩%) لتصل الى (٨٦.٨) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) مقارنة مع (٧٠.٧) مليار دولار وهو مانسبته (٢٠.٩%) في العام (٢٠٠٧) ، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة (٢٢.٢%) لتصل الى (٧٨.٢) مليار دولار ، وهذا ما يوضحه الجدول (١).

جدول (١)

أداء التجارة البينية العربية للمدة (٢٠٠٤ ٢٠٠٨)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي %				
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
متوسط التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات ÷٢)	٣٣.٨	٤٦.١	٥٦	٦٧.٣	٨٢.٥	٤٢	٣٦.٣	٢١.٥	٢٠.٣	٢٢.٥
الصادرات البينية العربية	٣٦.١	٤٨.١	٥٨.٥	٧٠.٧	٨٦.٨	٤٢.١	٣٣.٤	٢١.٥	٢٠.٩	٢٢.٩
الواردات البينية العربية	٣١.٥	٤٤	٥٣.٥	٦٤	٧٨.٢	٤١.٩	٣٩.٧	٢١.٥	١٩.٧	٢٢.٢

المصدر :- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠٠٩) الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٤١.

وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية، يلاحظ انخفاض نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى (٨.٣%) في عام (٢٠٠٨) مقارنه مع (٨.٩%) في عام (٢٠٠٧) ، ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب منها ، الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصادات العربية ، بسبب انخفاض إيرادات النفط ، وتحوط البنوك في منح التسهيلا ت المصرفية لممارسة الأنشطة الاقتصادية . وبالتالي تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع العمرانية ومشاريع البنى التحتية ، بالإضافة إلى

المنافسة الشديدة من السلع الأجنبية والتشابه في أنماط الإنتاج الاقتصادي بين البلدان العربية ، واختلاف الأنظمة والتعريفات الجمرك ية والحدودية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،٢٠٠٩).

وشكلت حصة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية ما نسبته (١١.١%) في عام (٢٠٠٨) مسجلة انخفاضاً مع العام (٢٠٠٧) عندما بلغت (١٢.١%) ويعزى هذا التراجع إلى إن نسبة الزيادة في قيمة الواردات الإ جمالية تجاوزت نسبة الزيادة في قيمة الواردات البينية، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول (٢).

جدول (٢)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

%	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٩	٨.٦	٨.٦	٨.٩	٨.٣
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	١٠.٩	١٢.٦	١٣.٣	١٢.١	١١.١

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩) ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٢.

وفي جانب اتجاهات التجارة البينية العربية فقد تركز معظم التبادل التجاري بين البلدان العربية المتجاورة لانخفاض تكلفة النقل وسهولة التسويق ، وهذا مايوضحه الجدول (٣).

جدول (٣)

أهم اتجاهات الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لعام ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

البلد	اتجاه الصادرات	مصدر الواردات	البلد	اتجاه الصادرات	مصدر الواردات
الأردن	السعودية (١٨.٢٦) العراق (٣١.٠٦)	السعودية (٦٣.١٣) مصر (١٣.٤١)	العراق	سوريا (٨٢.١) المغرب (١٠.٩٦)	الإمارات (٣٨.٣٢) الأردن (٢٥.١٩)
الإمارات	عمان (٢٥.٢٤) السعودية (١٨.١٩)	السعودية (٣٤.٢٢) قطر (١٩.٩٦)	عمان	الإمارات (٨٠.٣٤) السعودية (١٠.٩٩)	الامارات (٧٥.٧٧) السعودية (١٢.٥١)
البحرين	السعودية (٣٣.٦٤) الإمارات (٢٤.١٨)	السعودية (٨٤) الإمارات (٩.٤٥)	قطر	الإمارات (٧٤.٩٣) السعودية (١٢.٢٩)	الإمارات (٤٠.٣٠) السعودية (٣٤.١٤)
تونس	ليبيا (٤٦.٣٧) الجزائر (٢١.٧٤)	ليبيا (٣٩.٥٧) الجزائر (٢٦.٧)	الكويت	اليمن (٢١.٩٦) الإمارات (١٧.٣)	السعودية (٤٠.٢٥) الإمارات (٢٠.٥١)
الجزائر	تونس (٣٣.٧١) مصر (٢٨.٤٤)	تونس (٢٦.٨١) مصر (١٧.٧٧)	لبنان	الإمارات (٢١.١٧) العراق (١٦.٤٤)	الكويت (٢٢.٥٧) مصر (٢١.١٦)
جيبوتي	سوريا (٥٤.٧٩) الإمارات (٢٢.٢٩)	الإمارات (٤١.٦٢) عمان (٢٦.٦٢)	ليبيا	تونس (٥٠.١٤) سوريا (١٨.٩٧)	تونس (٥٠.٨٤) سوريا (١٩.٩١)
السعودية	البحرين (٢٤.٤٦) الإمارات (٢٢.٧٤)	الإمارات (٣٣.٧١) مصر (١٧.٥)	مصر	السعودية (١٨.٦٩) ليبيا (١٢.٠٥)	السعودية (٤٩.٢٠) سوريا (١٦.٠٧)
السودان	الإمارات (٦٧.٦٦) السعودية (١١.٩٩)	السعودية (٣٤.٣٩) الإمارات (٢٨.٨٧)	المغرب	السعودية (٢٣.٠٩) الجزائر (١٥.١١)	السعودية (٥٢.٧٥) الجزائر (١٥.٠٩)
سوريا	السعودية (٢٧.٣١) العراق (١٤.٤٥)	السعودية (٣٥.٦٤) الإمارات (١٤.٥٣)	موريتانيا	الجزائر (٥١.٢٦) مصر (٢١.٩٠)	الجزائر (٣٠.٨٦) المغرب (٢٦.١١)
الصومال	الإمارات (٥٩.٧٥) اليمن (٢٢.٣٣)	جيبوتي (٦٢.٣٦) العراق (١٢.٠٩)	اليمن	الإمارات (٥٤.٨٢) السعودية (١٥.٧٨)	الإمارات (٦١.٦٤) السعودية (١٤.٣١)

– تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الهوحد ٢٠٠٩) ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥٤.

نلاحظ من الجدول السابق إن واردات اغلب البلدان العربية من السعودية حيث شكلت نسب مرتفعة من وارداتها البينية حيث وصلت إلى (٨٤%) و (٦٣.١٣%) من إجمالي واردات البحرين والأردن على التوالي، وواردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة (٧٤%).

كما تشير البيانات إلى تركز صادرات تونس في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة (٦٨%) من صادراتها البينية ، وتركزت صادرات الجزائر البينية في تونس ومصر لتبلغ (٦٢%) ، بينما تركزت الصادرات البينية لكل من قطر وعمان في الإ مارات والسعودية بنسبة (٨٧%) و (٧٤%) على التوالي.

أما ما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة البينية فهو لا يختلف كثيراً عن هيكل الصادرات العربية الخارجية إذ تشكل صادرات المواد الخام والوقود المعدني أكثر من نصف الصادرات البينية العربية، كما موضح في الجدول (٤).

جدول (٤)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية

للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)

	الصادرات البينية %		الواردات البينية %	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المواد الخام والوقود المعدني	٥٨.٩	٥٩.٦	٥٢.٧	٥٧.٢
الأغذية والمشروبات	١٣	١٣.٣	١١.٨	١٢.٤
المنتجات الكيمياوية	٩.٥	١٠.١	١٠.٤	٩.٦
المصنوعات	١٣	١٢.٥	١٦.٤	١٣.١
الآلات ومعدات النقل	٤.٥	٤.٢	٦.٩	٧.٤
سلع غير مصنفة	١.٢	٠.٣	١.٧	٠.٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩) ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٤.

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية للمواد الخام والوقود المعدني في الصادرات البينية لتصل إلى (٥٩.٦%) في عام (٢٠٠٨) مقارنة مع (٥٨.٩%) في عام

(٢٠٠٧)، وجاءت الأغذية والمشروبات بالمرتبة الثانية بحصة ارتفعت من (١٣%) في عام (٢٠٠٧) إلى (١٣.٣%) في عام (٢٠٠٨) تلتها المصنوعات ثم المنتجات الكيمياوية فالآلات ومعدات النقل التي انخفضت حصتها من (٤.٥%) عام (٢٠٠٧) إلى (٤.٢%) في عام (٢٠٠٨).

وكما ذكرنا سابقا فان هيكل الصادرات البينية العربية لا يختلف كثيراً عن هيكلها الخارجي ، إذ تشكل صادرات المواد الأولية النسبة الأكبر وتشكل صادرات السلع المصنعة نسبة منخفضة وهذا يوضح التشابه في الهياكل الإنتاجية للبلدان العربية وعدم وجود قواعد للتخصص وتقسيم العمل إلى أسس اقتصادية وجغرافية.

المحور الرابع: قياس التكامل الإقليمي في العالم العربي.

حاول العاملون على إعداد مؤشر ا لتكامل الإقليمي أن يركزوا على المتغيرات التي ترتب البلدان العربية استنادا إلى درجة الانفتاح فيما بينها ،ويشمل قياس مؤشر التكامل الإقليمي في العالم العربي (١٦) بلداً وهي البلدان التي توفرت عنها بيانات ، ويستند المؤشر إلى أربع متغيرات هي: الانفتاح التجاري العربي البيني ويشمل (مجموع الصادرات من كافة البلدان العربية والواردات إلى كافة البلدان العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) ، والاستثمار العربي البيني ويشمل (مجموع تدفق الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفق الاستثمارات الخارجة إلى كافة البلدان العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) وتحويلات العاملين العرب البينية وتمثل (مجموع تدفق تحويلات العاملين الداخلة والخارجة ما بين البلدان العربية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) وأخيرا السياحة العربية البينية (عدد السائحين العرب كنسبة من إجمالي عدد السكان في الب لدان العربية) الاسكوا،٢٠٠٦).

واستخدمت طريقة المركب الرئيسي لاحتساب هذا المؤشر ، ولترتيب البلدان العربية اعتمدت الترجيحات الآتية (٣٨.٢٢%) لمتغير التجارة العربية البينية و(١٢.٨٢%) لمتغير الاستثمار العربي البيني و (١٤.٨٩%) لمتغير السياحة العربية البينية و (٣٤.٠٧%) لمتغير تحويلات العاملين العرب البينية(ESCWA,2008).

ويوضح الجدول الآتي ترتيب البلدان العربية الستة عشر من حيث درجة التكامل الإقليمي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨):

جدول (٥)

ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشر التكامل الإقليمي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)

	٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
الأردن	١	٨.٠٠٨٥	١	٧.٩٩٤٨	١	٨.٦٨٤٩	٣	٤.٨١٩٠	١	٦.٠٦٧٦
البحرين	٢	٦.٠٤٣٦	٤	٥.٢٣١٣	٣	٥.١٨٦٠	٤	٣.٨٦٢٧	٣	٤.٧٩١٤
لبنان	٣	٥.٠٩٤٠	٢	٧.٦٨٦٣	٢	٦.٦٥١٨	١	٥.٣٥٢٤	٢	٥.٧٣٣٤
عُمان	٤	٤.٩٧٢٦	٦	٢.٢٣١٣	٦	٢.١١١٣	٩	٠.٩٠٦٦	٩	١.٢٢١٢
الجمهورية العربية السورية	٥	٣.٨٢٨٢	٣	٥.٤٢٧٨	٤	٥.٤٢٨١	٥	٣.٧٤٨٩	٤	٤.٥٤١٥
الإمارات العربية المتحدة	٦	٣.٠٥٤٥	٩	١.٢٧٩٧	١٠	١.٢٠٥٦	٧	١.٢١٨٧	٧	١.٣٥٩١
اليمن	٧	٢.٣٩٤٨	٥	٢.٥١٠٥	٥	٢.٣١٦١	٢	٥.١٦٢٧	٥	٢.٩٥٣٠
الكويت	٨	٢.٣٧٩٢	١٣	٠.٨٦٣٦	١٣	٠.٨٢٦٦	١٠	٠.٨٢٥٢	١٠	٠.٩٣٨١
قطر	٩	١.٩٠٥٠	٧	٢.٠٦٨١	٧	٢.٠٣١٦	١٢	٠.٦٣٠٧	١١	٠.٨٨٤٢
السودان	١٠	١.٧٧٣١	١١	٠.٩٨٣٩	١٢	٠.٩٤٠٤	٦	١.٧٥٠٥	٦	١.٨٢٠٤
مصر	١١	١.٣٥٥٦	٨	١.٤٩٥٨	٨	١.٤٥٣٤	٨	١.٠٣٠١	٨	١.٣٠٣٨
تونس	١٢	١.١٦٤٩	١٢	٠.٩٥٩٩	٩	١.٣٠٧٥	١٤	٠.٤٠٥١	١٣	٠.٤٦٦٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٣	٠.٨٠٨٢	١٤	٠.٧٥٢٠	١٤	٠.٦٨٨٦	١٥	٠.٢٢٧٠	١٥	٠.٣٥٧١
المملكة العربية السعودية	١٤	٠.٧٩٣٥	١٠	١.١٢٩١	١١	٠.٩٥١٧	١١	٠.٧٩٨٧	١٢	٠.٥٤٤١
المغرب	١٥	٠.٥٧٩٤	١٥	٠.٥٨٢٩	١٥	٠.٥٠٥٦	١٣	٠.٤٧١١	١٤	٠.٤١٨٢
الجزائر	١٦	٠.١٨٨٢	١٦	٠.٢١٣٤	١٦	٠.٢٦١٠	١٦	٠.٠٤٤٥	١٦	٠.٠٢٣٢

المصدر: الاسكوا (الاستعراض السنوي للخطوات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في البلدان العربية ٢٠٠٩) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦.

يتضح من الجدول السابق ترتيب البلدان العربية الستة عشر من حيث درجة التكامل الإقليمي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٠٨) وتصدر الأردن للعام الثالث على التوالي في مؤشر التكامل الإقليمي نتيجة

لارتفاع مؤشري التجارة والسياحة البينيين ، وتراجعت لبنان من المركز الثاني في عام (٢٠٠٧) إلى المركز الثالث في عام (٢٠٠٨) ، وسوريا من المركز الثالث إلى المركز الخامس ، وتقدمت البحرين من المركز الرابع إلى المركز الثاني ، وتعد عُمان والإمارات من أكثر المتقدمين وذلك لتحسن مستوى الاستثمارات العربية البينية ، إما السعودية فقد تراجعت إلى المركز الرابع عشر نتيجة لارتفاع ناتجها المحلي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو التجارة الخارجية بصورة أسرع من نمو التجارة البينية ، مما ساهم في تراجع مؤشر التكامل الإقليمي(الاسكوا،٢٠٠٩).

وهنا تبرز حاجة البلدان العربية إلى إعادة صياغة أولويات بنوك وصناديق التنمية في المنطقة العربية بحيث تساهم في تمويل مشروعات التكامل الإقليمي ، وتساند القطاع الخاص لتمويل المشاريع الضرورية ، كمشاريع البنى التحتية والاتصالات والطاقة وتمويل إنشاء المشاريع العربية المشتركة التي يديرها القطاع الخاص ، مما يساعد على تسريع خطوات التكامل الإقليمي ، كما تبرز حاجة البلدان العربية إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات وخطوات التكامل الإقليمي ا لذي أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة من ناحية والأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم كأزمة ارتفاع أسعار الغذاء والأزمة المالية من ناحية أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات:

١ -فشل معظم تجارب الوحدة والاندماج بين البلدان العربية بسبب تغليب الخلافات الإيديولوجية والخلافات السياسية العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية بحدة الخلاف السياسي بين العواصم العربية.

٢ -إن المشكلة التي يعاني منها التكامل العربي تتمثل في أن البلدان العربية تعاني من مشاكل بنيوية تتعلق بمختلف قطاعات الإنتاج الرئيسية وبالتالي فإن اعتماد مدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية قاصراً عن تحقيق التكامل لان المشكلة تتمثل في تحقيق تنمية حقيقية قبل البدء بالتحرير.

٣ -لاتزال تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدة عراقيل كالقيود الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها ، ومنها إعادة التثمين الجمركي والمشاكل النقدية في ظل القيود التي تفرضها بعض البلدان العربية في إجراءات التحويل وضعف شفافية المعلومات حول التبادلات التجارية.

٤ -إن التكامل الاقتصادي يمثل السبيل الأمثل لمواجهة التح ديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الدولية ، نظراً للايجابيات التي يحققها هذا التكامل من حيث توسيع الأسواق إمام المنتجات ورؤوس الأموال، كما يتيح فرص عمل جديدة بجانب استفادة المنتجين من المزايا النسبية التي يوفرها التكامل الاقتصادي بين الدول.

٥ -تطورت التجا رة العربية البينية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) حيث حققت زيادة وصلت إلى (٨٢.٥) مليار دولار في العام (٢٠٠٨) مقارنة مع (٣٣.٨) مليار دولار في العام (٢٠٠٤) وذلك لتطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام (٢٠٠٥).

ثانياً: التوصيات :

١. ينبغي العمل على تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات بعيدا عن الخلافات السياسية مع التأكيد على أهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي لإزالة كافة المعوقات التشريعية والإدارية التي تضعف من خطواته.

٢. الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي كالدول الأوربية، واخذ العبر من البلدان التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها والتي أصبحت عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية.

٣. من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل بلد ، إذ إن وجود منطقة تجارية حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة بلدان عربية يؤدي إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج ايجابية.
٤. ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دوراً أساسيا في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية.
٥. اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة البينية من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية وإزالة العقبات التي تعترض نموها وسن التشريعات التي تضمن انسيابها.
٦. العمل على استغلال جميع الفرص والمزايا التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف المضي قدماً في إقامة سوق عربية مشتركة ، وبناء اقتصاد عربي مزدهر من خلال إقامة المشاريع التنموية وتوفير فرص العمل المناسبة والانفتاح على العالم الخارجي.

المصادر والهوامش:

١ – (التكامل الاقتصادي العربي)، ص١-٢.
www.okmel.com/index.php?option=com .

٢ – احمد الكواز (التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي)، سلسلة جسر التنمية ، العدد (٨١) ، السنة الثامنة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، آذار ، ٢٠٠٩ ، ص٨.

٣ – مركز البحوث والدراسات (العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخ ليجي) ، الغرفة التجارية الصناعية في الرياض ، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، الرياض ، مايو ، ٢٠٠٧ ، ص٤.

٤ – منتدى التمويل الإسلامي(الشراكة والتكامل الاقتصادي).
www.islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t600.htm.

٥ – رياض الفرس (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح)، ص٢.
www.cba.edu.kw/%٢٠والطموح ٢٠% الواقع .doc.

٦ – احمد الكواز (التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مصدر سابق، ص٩.

٧ – بشار الابرش (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أثرها على الاقتصاديات العربية) ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، الوقائع رقم (١٠) ، منتدى السياسات الزراعية ، دمشق ، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣ ، ص١-٢.

٨ – دراسات حول التجارة العربية البينية: (المعوقات ومعوقات النجاح)، ص٤.
www.tpegypt.gov.eg/Arstudies/d-eltegaraelarabea.pdf.

٩ – حبيب محمود (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (١٦) ، العدد الثاني ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٢٨١.

١٠ –لبنة حديد (السوق الأوربية المشتالعربي،وق العربية المشتركة : تشابه المقدمات واختلاف النتائج) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٤ ،ص٥٢.

١١ –مظهر السمان (التكامل الاقتصادي العربي ، لماذا وكيف؟) ، ص٢.
www.doroob.com/?p=34747.

١٢ –احمد الكواز (التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي) ، مصدر سابق ، ص١٨.

١٣ –إبراهيم القادري بوتشيش (الشراكات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة) ، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، الجامعة المغاربية ، ليبيا ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦.

١٤ –المركز الوطني للمعلومات (مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية) ، ورقة عمل مقدمة من المركز الوطني للمعلومات ، الجمهورية اليمنية ، مايو ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣-٢٤.

١٥ –سهر الهنداوي (اتفاقية منطقة التجارة ا لحرة العربية الكبرى) ، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، غرفة تجارة عمان ، أيلول ، ٢٠٠٦، ص٤ – ٥.

16- ESCWA (FREE TRADE AREAS IN THE ARAB REGION: WHERE DO WE GO FROM HERE?) U . N, NEW YOURK, 2001, PP18-22.

١٧ –منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، نشرة شهرية تصدر عن المنظمة ، السنة (٣٥) ، العدد (١١) ، نوفمبر (٢٠٠٩) ، ص٣.

١٨ –الاسكوا (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ٢٠٠٦) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦ ، ص٣٧–٣٨.

19- ESCWA (ANNUAL REVIEW OF DEVELOPMENT IN GLOBALIZATION AND REGIONAL INTEGRATION IN THE ARAB COUNTRIES, 2008). U.N, NEWYOURK, 2008, P12.

٢٠– الاسكوا (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ، ٢٠٠٩) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص٢٥–٢٦.